بقلم: طلال أبو غزالة

# أَقُولُ وَرِزْقِيْ عَلَى الله: «القَادِمَ أسوأ»

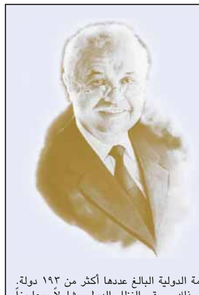

### النّحْوِل الرّقميّ

لقد أكدت في مناسبات سابقة متتالية أن التحول الرقمي هو ظاهرة حتمية، يتسارع تحكمه في حياة الإنسان، بدرجة قد تفوق قدرته على التّكيف معها، إن لم تتخذ الإجراءات اللازمة لمواكبة هذا التطور. في النتيجة ستصبح التّعاملات كلّها بين الدّول والأفراد «رقميّة» من دون تواصل بشريّ. لقد تحقّق كثير من هذا التطور، حتى الآن، ولكنّ المزيد آت قريباً، وسيشمل النّشاطات والممارسات كافة، إمّا لإحكام السّيطرة الكاملة على نشاط يتمّ حالياً التّعامل الرّقميّ به جزئيّاً كالتّعلّم، والإدارة، والتّجارة، والنّقل، وغيرها؛ وإمّا لغزو نشاطات إنسانيّة جديدة لم تنتقل بعد من إطارها التقليديّ إلى الإطار الرّقميّ.

إزاء ذلك، علينا أن نستعد للثّورة الرّقميّة بكامل تجلّياتها؛ حتّى لا تتخلّف، وتتوسّع الفجوة بين التّقليديّ، فاقد الصّلاحية، والحديث الذي يمثّل المستقبل. إنّها سباقة مع الزمن ولا مجال فيها إلى الانتظار أو التّراخي.

### الصّراع على أحاديّة النّظام الدّوليّ

أحادية النظام – أو النظام الدولي الخاضع للقطبية الأحادية – تعني ببساطة تحكّم دولة عظمى بمصير بقية دول العالم من خلال سيطرة تلك الدولة على منظمة الأمم المتحدة وتحكّمها بقراراتها. وهذا الوضع هو أسوأ ما يمكن أن يبتلى به عالمنا من حيث ممارساته التي لا تخضع إلى القانون الدولي، ولا إلى مبادئ التعامل السليمة بين الدول، ولا إلى معايير العدالة، ولا إلى احترام حقوق الدول الأخرى أو مصالحها المشروعة، وبالتالي فإن ممارسات القطب الواحد قد تجر إلى كل ما يخالف ذلك مثل شنّ الحروب، والعدوان، وفرض العقوبات، والهيمنة، وفرض السيطرة بأساليب الابتزاز والتهديد والترهيب وغير ذلك. إن هذه الظاهرة مألوفة لدينا في الوطن العربي نتيجة لما تتعرّض لها دولنا من تسلّط الدول العظمى منفردة أو مجتمعة. هل «ثنائية النظام» هي الحلّ؟ أي «حكم القطبين». الجواب قطعاً «كلا».

خلال مرحلة الحرب الباردة (أي قبل انهيار الاتحاد السوفييتي) كان النظام الدولي يخضع لقطبية ثنائية. الاتحاد السوفييتي وحلفاؤه من جهة، والولايات المتحدة وحلفاؤها من الجهة الأخرى. وقد أوجدت القطبية الثنائية بعض التوازن من حيث تصدي أحد القطبين لأي إجراء من القطب الآخر قد يمس مصالحه أو مصالح الدول التابعة له.

وهذا التّصدي المتبادل منع حالات تسلط فردية؛ أي منع الضّرر، وليس بالضّرورة تحقيق العدالة، ولا حتى النفعة، وهذا في حالة الاختلاف على موقف ما، ولكن هنالك أمثلة على اتّفاق القطبين على إجراءات، وسياسات لم تكن متطابقة مع القانون الدّوليّ.. وفي مثل تلك الحالات كانت المنظمة الدولية تخضع لاتفاق الكبار، وتصدر قرارات مجحفة وغير قانونيّة بحق الدول الضّعيفة.

### الدولار كعملة دولية

عندما انهار الاتحاد السوفييتي في العقد الأخير من القرن الماضي استقرّ التّحكم بالنظام الدولي برمته للقطب الآخر، أي الولايات المتحدة ومن يدور في فلكها. وقد عزّز السّيطرة الأميركية إخضاع النظام المالي برمته إلى الدّولار الأميركي الذي أصبح المرجع الوحيد لكل العملات والتّعاملات بين جميع دول العالم.

وقد أوجد ذلك سلاحاً فتّاكاً بيد الولايات المتحدة؛ فاستخدمته بصمت في العقوبات لشلّ قدرة أيّ دولة تخرج عن الطاعة الأميركيّة؛ فلا يمكن إجراء أيّ معاملات مالية من دون المرور عبر الدولار: لا بيع، ولا شراء، ولا استيراد، ولا تصدير، ولا قدرة على الاستفادة من العملة الوطنية للدّولة المعاقَبة.

وتفاقمت العقوبات الاقتصادية وهيمنة الدولار لدرجة ألقت بظلالها الخطيرة على كل اقتصادات العالم من دون استثناء بما في ذلك الاقتصاد الأميركي.

### عملة (بريكس) كمنافس دولي

من الطبيعي أن ذلك استفزّ ردود فعل من الدول المتضررة لاتخاذ إجراءات مضادة، ولقد بدأت بجهود صينية لطرح بديل للتداول المالي عن الدولار بدءاً في إطار دول معينة، ثم يتوسّع!

ونشهد الآن ما كشف عنه الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) أن العمل يجري على إنشاء عملة احتياطية دولية تعتمد على سلّة من عملات دول مجموعة «بريكس»، خلال كلمة للمشاركين في منتدى أعمال «بريكس» الذي عقد أخيراً، وكلمة «بريكس» هي مختصر للحروف الأولى باللغة الانتينية BRICS المكونة لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم، وهي: البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا.. حيث قال: «جنباً إلى جنب مع شركاء البريكس يجري تطوير آليات بديلة موثوقة للتسويات الدولية، ونظام نقل الرسائل المالية الروسي مفتوح لربط بنوك هذه البلدان».

وأضاف: «إنّ جغرافيا استخدام نظام الدفع جهة، والولايات المتحدة وحلفاؤها من الجهة الأخرى».